

المراجعة المحاسبية اللاحقة

٢٠٢٦/٢٠٢٥

" برنامج التدريب الأساسي - حملة المؤهلات العليا "



المعهد القومي للتدريب الجمركي - مركز التدريب الإقليمي لدول شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط التابع لمنظمة الجمارك العالمية وفروعه :

الأسكندرية (محطة مصر - مبنى الحكم المحلي) / القاهرة / دمياط/ بورسعيد/ العريش / السويس

necti@customs.gov.eg

تليفون وفاكس: ٠٣ - ٤٩٤٢٥٦٤

شكر وتقدير

تتقدم الإدارة المركزية للمعهد القومي للتدريب الجمركي بخالص الشكر والتقدير لمن ساهم وبذل الجهد والعطاء وقام بإعداد هذه المادة :

١- أ/ صبحى محمد حلمى عباس
- رئيس الادارة المركزية للسماح المؤقت

٢- أ/ حسين محمد أحمد محمد دودار
- مدير عام الادارة العامة للالتزام

٣- أ/ فتحى محمد احمد عبد الرحيم
- مدير ادارة المتابعة والإتصالات

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٣
٢	الفصل الأول - التدقيق اللاحق (التعريف والهدف والمرجعية والمنهجية) أولاً: التعريف ثانياً: الهدف من التدقيق اللاحق ثالثاً: نطاق التدقيق اللاحق: رابعاً: الاسانيد القانونية للتدقيق خامساً: الفوائد المستمدة من التدقيق اللاحق سادساً: الإحتياجات التدريبية/ المهارات المهنية للمراجعين (المدققين) سابعاً: المعايير الأخلاقية للمدققين ثامناً: مستويات الرقابة الجمركية	٥
٣	الفصل الثاني- إجراءات التدقيق اللاحق [١] تحديد الموضوعات المحتملة التدقيق [٢] تحضير لعملية التدقيق [٣] إجراء التدقيق الميداني [٤] إعداد تقرير بنتائج التدقيق [٥] التقييم والمتابعة	١٣
٤	الفصل الثالث - التدقيق اللاحق وتأثيره على القضايا الجمركية	١٨
٥	اسئلة المراجعة اللاحقة	٢٦
٦	الخاتمة	٣٠

المقدمة :

تحدد المهمة الرئيسية للمصالح الجمركية الحديثة في الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية "اتفاقيه "كيوتو" في الرقابة علي الرسائل أو الشحنات المارة عبر الحدود لضمان عدم مخالفتها للقوانين والتشريعات المحلية ، وحيث أن النظام الاقتصادي العالمي الحديث يسعى دائماً إلي تحقيق هدف تيسير حركة التجارة الدولية مما أدى إلي وضع المصالح الجمركية في مواجهه تحديات متعارضة الأهداف.

- ◆ الهدف الاول والاساسي هو هدف الرقابة الجمركية لتحقيق الحصيلة الجمركية وحماية المجتمع اما الهدف الثاني المتعارض معه فهو تيسير تدفق التجارة الشرعية (تسهيلات تجارية).
- والتعارض هنا يظهر عند رغبة الاداره الجمركية في تحقيق هدفها الرئيسي (الرقابة الجمركية) بكفاءة وفعالية وما يتطلبه ذلك من فحص مادي دقيق لكافة الصفقات الواردة بإجراء الكشف والمعاينة مما يؤدي إلي إعاقة تحقيق هدف تيسير تدفق التجارة الشرعية.
- ◆ وللتغلب علي هذه التحديات التي تواجه المصالح الجمركية في سبيل تحقيق أهدافها كان لابد من تطبيق نظم الرقابة الذكية باستخدام تقنيات إدارة المخاطر، وفي هذا المجال يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها التطبيق المنتظم لإجراءات إدارية وتطبيقات تزود الجمارك بالمعلومات اللازمة للتعامل بالطريقة الأفضل مع البضائع أو الأشخاص الذين يشكلون خطر علي الأهداف الجمركية، وبالتالي فإنه كلما كان لدي الاداره الجمركية معلومات عن كافة العناصر الجمركية كلما زادت القدرة علي تحديد مخاطر عدم الالتزام بالقوانين.
- ◆ وبتحديد العناصر التي تتضمن خطورة مرتفعه يتم تركيز الجهود علي الرسائل أو الشحنات التي تتضمن هذه المخاطر بالفحص الدقيق، أما بقيه الرسائل التي لا تتضمن خطورة يتم الافراج عنها مباشرة بدون كشف او معاينة.
- ◆ وحيث أن استخدام نظام المخاطر القائم علي الانتقاء يتضمن بعض المخاطرة البالغة والتأثير السلبي علي الأهداف الجمركية كنتيجة للإفراج عن أغلب الرسائل بنظام الخط الأخضر أي بدون فحص أو معاينه أو كشف مادي تحقيقاً لهدف تيسير تدفق التجارة الشرعية.
- ◆ وحتى لا يتم الانتقاص من المهمة الرئيسية للإدارة الجمركية كان لابد من نقل الرقابة الجمركية إلى مقار المستوردين بعد الإفراج عن الرسائل للتحقق من مدي التزام المستوردين بالقوانين واللوائح الجمركية بمراجعة دفاتر وسجلات وحسابات المستورد لمطابقة ما تم تدوينه في هذه الدفاتر بالبيانات التي أقر بها المستورد في الإقرار الجمركي حيث يطلق علي هذا الإجراء "التدقيق اللاحق"

الهدف الرئيسي للمادة العلمية:

توضيح أهمية التدقيق اللاحق كأداة للرقابة الجمركية الحديثة حيث يمكن التحقق من صحة قيمة البضائع ومنشأها وتصنيعها وتحديد الطريقة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على وجه صحيح وذلك بالافصاح بشكل صحيح على كافة المعلومات الخاصة بالسلع المستوردة والمصدرة والقيود والتراخيص المطلوبة للإفراج عن هذه البضاعة مما يؤدي في النهاية إلى تحويل البوابات الجمركية إلى منافذ للعبور وليس ساحات للتخزين وذلك يؤدي بالضرورة إلى تسهيل حركة التجارة الدولية وتخفيض زمن الإفراج الجمركي



الفصل الأول

التدقيق اللاحق

(التعريف والهدف والمرجعية والمنهجية)

الهدف من الفصل الأول:

توضيح نطاق التدقيق اللاحق والأساس القانوني المحلي والدولي لإجراء أعمال التدقيق اللاحق والتعرف على مستويات الرقابة الجمركية بعد الإفراج.

أولاً: التعريف:

التدقيق اللاحق هو : المراجعة النظامية العميقة والمخططة للدفاتر والسجلات والحسابات الخاصة بالمستورد محل المراجعة من الناحية المالية والمحاسبية ونظام الاعمال والبيانات التجارية بهدف التحقق من صدق ودقة البيانات التي أقر بها المستورد في الإقرار الجمركي وصحة المستندات المقدمة من المستورد أثناء الإفراج عن الشحنات .

ثانياً: الهدف من التدقيق اللاحق :

١. تحديد مدى إلتزام المستوردين بالقوانين واللوائح الجمركية وغيرها من القوانين والتشريعات المتعلقة بالعملية الاستيرادية.
٢. التحقق من مدى مطابقة البيانات التي أقر عنها المستورد في الإقرار الجمركي بالبيانات المدونة في دفاتره وسجلاته.
٣. تدارك الأخطاء المادية التي تحدث أثناء إدراج بيانات الإقرار الجمركي.
٤. التعرف على حالات عدم الإلتزام والتوصية بوسائل رفع مستوى الإلتزام لدى المستوردين.
٥. تحقيق مبدأ التكامل الضريبي بين مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب العامة.
٦. التأكد من تحصيل جميع الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على المستورد.
٧. التعرف على مدى التزام الشركة محل التدقيق بالقوانين الجمركية ومعايير المحاسبة المعمول بها .
٨. التأكيد على أن المراجعة المحاسبية اللاحقة ليس الغرض منها تصيد الأخطاء سواء للمستورد أو للموظف.

ثالثاً: نطاق التدقيق اللاحق :

التدقيق اللاحق إما أن :

١. يغطي عمليات استيرادية لنفس المستورد خلال فترة زمنية معينة.
٢. أو يغطي كافة البيانات الجمركية لصنف معين لمستوردين مختلفين خلال فترة زمنية معينة.

رابعاً: الاسانيد القانونية للتدقيق :

أ الاسانيد القانونية المحلية للتدقيق اللاحق :

المواد التي لها علاقة بالمراجعة اللاحقة في قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠

١. مادة (١): تعاريف: بند (٢٥) التدقيق والمراجعة اللاحقة: (التدابير التي تتخذها المصلحة لتثبت من صحة ومصداقية الاقرارات والمستندات عن طريق فحص الدفاتر والسجلات ونظم الأعمال التي بحوزة المتعاملين مع المصلحة وغيرهم بما يتفق مع القوانين واللوائح الجمركية وغيرها من القوانين واللوائح ذات الصلة وكذا معاينة البضائع - إن وجدت-).

٢. مادة (٨): (يلتزم المستوردين والمصدرون والمخلصون الجمركيون وشركات الملاحة والنقل ومكاتب وشركات الاشخاص الطبيعية والاعتبارية، وغيرهم ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية بالاحتفاظ بالأوراق والسجلات والدفاتر والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه العمليات لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإفراج وبالنسبة للسجلات من تاريخ التأشير عليها بانتهائها أو قفلها وعلى كل حافز لبضائع أجنبية بقصد الاتجار الاحتفاظ بالمستند الدال على مصدرها).

٣. مادة (٩): مع عدم الإخلال بالقوانين المقررة لحماية حرفة المساكن، لموظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية وبموجب اذن كتابي من رئيس المصلحة أو من يفوضه الحق في دخول مقر المذكورين في المادة (٨) من هذا القانون بغرض الاطلاع على الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بالعمليات الجمركية أو الدالة على مصدر البضائع وفحصها واجراء التدقيق والمراجعة اللاصقة بعد الإفراج وضبطها في حالة وجود مخالفة كما تجوز معاينة البضائع ذاتها في حالة وجودها عند الاقتضاء وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والاجراءات التي تنظم التدقيق والمراجعة اللاحقة والسجلات التي يتعين الالتزام بإمسакها يدوياً أو إلكترونياً.

ومع عدم الإخلال بأحكام الباب التاسع من هذا القانون يجوز بإعادة حساب الضرائب والرسوم المستحقة إذا ثبت أن حسابها تم بناء على غش أو تدليس وذلك وفقاً للأحكام العامة في هذا الشأن.

٤. مادة (٧٥): يعاقب بغرامة تعادل مثل الضريبة الجمركية كل من خالف أحكام المادة (٨) والبندين (٢ ، ٥) من المادة (٢٤) من هذا القانون أو الامتناع عن تقديمها. فإذا تعذر اجراء المراجعة

والتدقيق اللاحق لمنع صاحب الشأن تنفيذ الإذن المشار إليه بالمادة (٩) من هذا القانون وفرضت غرامة مقدارها عشرون ألف جنيه عن كل امتناع ما لم توجد أسباب مبررة تقبلها المصلحة.

ب) الاسانيد القانونية الدولية للتدقيق اللاحق :

يعد التدقيق اللاحق الوجه الآخر من العملة بالنسبة لنظام إدارة المخاطر . حيث لا يستقيم هذا النظام إلا بتطبيق شقية . فمن غير المقبول أن تقوم مصلحة الجمارك بالإفراج عن البضائع بنظام المسارات وفقاً لمعايير الخطورة ، مما يعنى أن يتم إنهاء الإجراءات الجمركية والإفراج عن نسبة من البضائع التي ترد إلى البلاد دون فحص أو معاينة حيث يقتصر الأمر على الفحص المستندى مما يتطلب التأكد من أن هذه المستندات مطابقة للحقيقة ، كما يتم الإفراج عن نسبة أخرى بفحص البضائع ومعاينتها ولكن هناك أمور يصعب اكتشافها بالفحص ، لذلك كان لابد من التدقيق اللاحق لتحقيق التوازن بين التيسير والرقابة ولذا يجب أن توجه أنشطة التدقيق اللاحق للحالات مرتفعة المخاطر التي تؤثر بشكل كبير على الحصيلة .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ، ماهو الأساس القانونى الدولى لنظامى إدارة المخاطر، والتدقيق اللاحق في ظل التشريعات الجمركية الراهنة ؟

الاجابة: هناك الكثير من نصوص الاتفاقيات والقرارات الدولية تمثل اساس قانوني لكل من: التدقيق اللاحق وادارة المخاطر مثل :

١) الفصل السادس من الملحق العام من اتفاقية كيوتو :

- المعيار ٥/٦: على الجمارك أن تتبنى إستراتيجية لقياس الالتزام لدعم إدارة المخاطر.
 - المعيار ٦/٦ : يجب أن تتضمن أنظمة الرقابة الجمركية ضوابط قائمة على المراجعة.
- حيث ورد بالمعايير ٥/٦ ، ٦/٦ أنه لابد على الإدارات الجمركية أن تبني إستراتيجية لقياس الالتزام بالقانون ويجب أن تشمل الرقابة الجمركية على إجراءات رقابية تستند إلى التدقيق اللاحق .

٢) المادة (١٧) من اتفاقية القيمة لمنظمة التجارة العالمية: والتي تنص علي أنه ليس في هذا الاتفاق ما يعنى تقييداً أو تشكيكاً في حقوق الإدارات الجمركية في أن تقتنع بصدق أو دقة أي بيان أو وثيقة أو إعلان يقدم للجمارك لأغراض التقييم .

٣) الفقرة (٦) من الملحق الثالث من اتفاقية القيمة لمنظمة التجارة العالمية : والتي تنص علي : " تسلم المادة (١٧) بأن الإدارات الجمركية قد تحتاج عند تطبيقها للاتفاق إلى إجراء بعض التحقيقات بشأن صدق أو دقة أى بيان أو وثيقة أو إقرار يقدم لها لأغراض التقييم الجمركي و من هنا فإن المادة تسلم بأن من الممكن إجراء تحقيقات ترمي مثلاً إلى التحقق من أن عناصر القيمة المعلنة أو

المقدمة إلى الجمارك عند تحديد القيمة الجمركية كاملة وصحيحة، ومن حق الأعضاء وفق قوانينهم وإجراءاتهم الوطنية، أن يتوقعوا التعاون الكامل من المستوردين في هذه التحقيقات.

٤) القرار (٦/١) الصادر عن منظمة التجارة العالمية : هذا القرار يسمح لإدارة الجمارك أن تطلب استعلاماً عن القيمة من المستورد وبعد أن يتقدم المستورد بالبيانات أو المستندات المطلوبة ومازال لدى الإدارة الجمركية أسباب معقولة ومقبولة للشك في صحة القيمة ، فإنه يحق للإدارة الجمركية عدم قبول قيمة الصفقة طبقاً للمادة الأولى على أساس الشكوك في البيانات المقدمة ويعطى المستورد فرصة معقولة للرد فإذا لم يقدم المستورد الرد أو قدم رداً لم تقتنع به الإدارة الجمركية فهنا تقوم الإدارة الجمركية باتخاذ قرارها النهائي وتبلغه كتابة إلى المستورد .

٥) القرار الإرشادي (١/١٠) الصادر عن اللجنة الفنية للقيمة في منظمة الجمارك العالمية : والذي يتلخص في أن الاتفاقية لا تلزم الإدارة الجمركية التعويل على المستندات المصطنعة أو المزيفة التي قصد بها الاحتيال ، وأنه إذا تم أقرار قيمة معينة من إدارة الجمارك وثبت بعد ذلك أن المستندات الخاصة بها كانت مزورة بقصد الاحتيال فهنا لا بد أن يتضمن التشريع المحلي لدولة الاستيراد مواد قانونية تسمح بإلغاء قرار القيمة السابق.

٦) القرار الإرشادي (١/١٩) الصادر عن اللجنة الفنية للقيمة في منظمة الجمارك العالمية: والذي يتلخص في أن الاتفاقية لا تمنع الدول الأعضاء من إصدار تشريع أو تعديل تشريعها بما يسمح للإدارة الجمركية بممارسة السلطات الكافية للتحري عن القيمة المفتعلة والمخالفات الناشئة . عن هذا الأمر.

خامساً: الفوائد المستمدة من التدقيق اللاحق :

- تسهيل التجارة المتمثلة في نقطة التخليص الجمركي ويمكن تقليل الضوابط الحدودية؛
- تمكين الجمارك من الحصول على معلومات أفضل وفهم أفضل لأعمال التجار؛
- تقييم ومراجعة مستويات المخاطر بسهولة أكبر، حيث توفر زيارة المقرات فرصة تحديد المخاطر ونقاط الضعف في أنظمة العملاء؛
- تسهيل تثقيف العملاء والتركيز الشامل طويل الأمد على إدارة الإلتزام.
- تعزيز مفهوم الإلتزام الطوعي والتقييم الذاتي.
- تحديد الأنشطة الإحتيالية المشتبه بها بما في ذلك حالات التدفقات المالية غير المشروعة (IFF) وغسيل الأموال على أساس التجارة (TBML) وإحالتها إلى السلطات المختصة لإتخاذ الإجراء المناسب؛
- توفير منصة لتقييم الإستحقاق المستمر لحالة "المشغل الإقتصادي المعتمد"، عند الإقتضاء.

- فالتدقيق اللاحق (المراجعة اللاحقة) ليس بديلاً لعملية التحقق من صحة/ تدقيق المشغل الإقتصادي المعتمد، ولكن يمكن أن يُكْمَل كلاً منهما الآخر خلال المراحل المختلفة من العملية.
- وتسعى عملية التحقق/ التدقيق أيضاً إلى التحقق مما إذا كان مقدم الطلب يفي بمتطلبات نطاق التفويض الخاص به ويستمر في الوفاء بها، ويمكن أن يتضمن ذلك طرقاً مختلفة، بما في ذلك فحص أنظمة التاجر، حيث يتضمن التدقيق اللاحق فحص أنظمة العمل والمحاسبة والسجلات الأخرى والمنشآت لاختبار وقياس مدى التزام المعلومات المقدمة للإقرارات الجمركية.
- ويمكن استخدام نتائج التغذية الراجعة من اعمال التدقيق اللاحق التي تم إجراؤها على مقدم الطلب أو المشغل الإقتصادي المعتمد كجزء من جمع المعلومات أثناء عملية التحقق من صحة المشغل الإقتصادي المعتمد، وبالعكس أيضاً إذا كانت الشركة هي بالفعل مشغل إقتصادي معتمد أصلاً، فيجب أن يأخذ التدقيق اللاحق في الاعتبار عمليات التحقق التي تمت من أجل تجنب الإزدواجية.
- يرجى الرجوع إلى مادة "المشغل الإقتصادي المعتمد" للحصول على إرشادات في تنفيذ عملية التحقق من صحة المشغل الإقتصادي المعتمد.

سادساً: الإحتياجات التدريبية/ المهارات المهنية للمراجعين (المدققين):

يتطلب لتنفيذ التدقيق اللاحق بشكل فعال مزيج من المهارات والمعرفة والخبرة، مع زيادة استخدام حفظ السجلات الإلكترونية وتعقيد وتنوع التجارة العالمية؛ فقد زادت أهمية الحاجة إلى معايير أعلى للتدريب. وعلى مصلحة الجمارك أن تلتزم بتزويد المدققين بمسويات التدريب اللازمة لنجهيزهم لأداء واجباتهم، حيث يلعب المعهد القومي للتدريب الجمركي دوراً مهماً في اكتساب الموظفين للمهارات المطلوبة لإجراء التدقيق.

حيث يحتاج المدققين إلى مجموعة من المهارات العامة ذات الصلة بمهمة التدقيق، وتشمل هذه المهارات:

- الإلمام بقوانين وأنظمة الجمارك.
- معرفة بالإجراءات الجمركية .
- معرفة معايير وإجراءات التدقيق.
- تقنيات ومبادئ المحاسبة، على أساس مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP).
- معرفة نظم المحاسبة المتعارف عليها .
- الوعي التجاري والمعرفة باستراتيجيات الأعمال في التجارة الدولية.
- مهارات التواصل الجيد.

■ يُوصي أيضاً بأن يكون لدى بعض الموظفين العاملين في التدقيق مهارات متخصصة في مجالات فنية معينة، مثل:

- التقييم الجمركي وقواعد المنشأ وتصنيف التعريفة.
- المحاسبة القائمة على تكنولوجيا المعلومات.
- محاسبة الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك التسعير التحويلي.
- المعرفة بالقضايا الناشئة مثل التجارة الإلكترونية وطرق الدفع الجديدة وما إلى ذلك.
- طريقة إدارة المخاطر بما في ذلك مؤشرات المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال القائم على التجارة.

سابعا: المعايير الأخلاقية للمدققين:

يجب على المدققين الحفاظ على معايير مهنية عالية عند إجراء التدقيق اللاحق مثل:

١. **النزاهة:** وضعت منظمة الجمارك العالمية مدونة نموذجية للأخلاقيات والسلوك تحدد الحد الأدنى المطلوب للتصرف والسلوك المتوقع من جميع موظفي الجمارك، وعلى الأخص يجب احترام مدونة قواعد السلوك في سياق إجراء التدقيق اللاحق .
٢. **السرية:** يجب أن يحافظ المققون على مستويات كافية من السرية عند الوصول إلى سجلات الجهة الخاضعة للتدقيق وفحصها، حيث يجب ألا يكشف المققون عن أي معلومات تجارية/ جمركية حصلوا عليها أثناء أداء واجباتهم.
٣. **الكفاءة المهنية:** يجب على المدققين التصرف بجد وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها، علاوة على ذلك، يجب عليهم الإهتمام بممتلكات الجهة الخاضعة للتدقيق بما في ذلك الحسابات والأنظمة وما إلى ذلك، واحترام سياسات ومتطلبات صحة وسلامة وأمن الشركة .
٤. **الإنصاف/ الحياد:** يُطلب من المدققين أن يكونوا موضوعيين، وأن يحافظوا على حكم عادل ومنصف في القضايا المتماثلة، وألا يعاملوها بشكل إعتباطي أو يسمحوا بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية، يجب عليهم عدم إساءة استخدام سلطتهم تجاه الجهة الخاضعة للتدقيق .

ثامنا: مستويات الرقابة الجمركية :

الرقابة بعد الإفراج:

تمتد الرقابة الجمركية على الشحنات والصفقات إلى ما بعد الإفراج الجمركي بسبب متطلبات تيسير التجارة وأعتبار الجمارك معابر وليست مخازن ولتحقيق التوازن بين الرقابة الجمركية وتيسير التجارة بنقل عملية الرقابة الجمركية إلى ما بعد الإفراج الجمركي عن البضائع المستوردة ، وتتمثل الرقابة بعد الإفراج في:

مراجعة مستندات الرسائل بعد الإفراج الجمركي بواسطة مراجعين ذات كفاءة بهدف اختيار الصفقات التي سوف تخضع لإجراءات تحقق إضافية سواء داخل الدائرة الجمركية (تدقيق مستندي) أو منشأة المستورد (تدقيق ميداني)، حيث يقصد بإجراءات التحقق الإضافية الفحص الدقيق والدراسة المستفيضة لكافة المستندات بالبيان الجمركي وكافة المستندات ذات العلاقة بالشحنات وانعكاسها في الدفاتر والسجلات المحاسبية للمستورد .

وكموشر إرشادي لبعض الحالات التي يجب أن تخضع لمزيد من التدقيق فإنه يمكن الإشارة الي الحالات التالية :

١. إذا كانت المستندات المقدمة غير كافية لإجراء التقييم.
٢. إذا كانت تحيط بالصفة ظروف يعتقد أنها أثرت على السعر المدفوع .
٣. إذا كان الأسلوب المستخدم للتقييم هو أحد الطرق البديلة وليس طريق قيمة الصفقة.
٤. إذا أقر المستورد بأن هناك علاقة ارتباط بين كل من المستورد والمورد أو كان هناك شك بذلك.
٥. إذا أقر المستورد أن هناك قيود على التصرف في البضاعة المستوردة.
٦. إذا أقر المستورد أن هناك شروط وأعتبارات تجعل تقدير القيمة صعبا أو حين الشك في ذلك.
٧. عندما يستشف أو يفهم من إقرار القيمة أن البائع سوف يحصل على عوائد من البيع اللاحق للبضاعة .
٨. عندما تكون هناك بضاعة مسلمة من المشتري إلى البائع بدون قيمة أو بقيمة مخفضة ولم يشار إلى ذلك في إقرار القيمة.
٩. عندما يقر المستورد في إقرار القيمة بأن هناك أدوات استخدمت في التصنيع أو يشك في ذلك.
١٠. عندما يقر المستورد في إقرار القيمة أن هناك عمولات أو يشك في ذلك.
١١. عندما يكون إقرار القيمة مخادعا ويجب اتخاذ إجراءات قانونية تجريرية.
١٢. عندما يكون إجراء تحقيق أو مراجعة في منشأة المستورد ضرورياً.

١٣. عندما يقر المستورد بأن هناك خصومات من سعر الفاتورة.

١٤. عندما يكون سعر الفاتورة مخفض بشكل كبير.

فإذا كان القرار النهائي هو إمكانية إجراء التدقيق في الإدارة الجمركية فإنه يتم مخاطبة المستورد لحضور مقابلة مكتبية داخل الجمارك (التدقيق المكتبي) للإجابة عن أى استفسارات أو ملاحظات تحيط بالصفقة، وفي حالة عدم تمكن المستورد من إقناع الإدارة الجمركية بسلامة وصحة بياناته، يتم التحضير إلى زيارة ميدانية في منشأة المستورد (التدقيق اللاحق الميداني) لإجراء التدقيق اللاحق الميداني بمراجعة الدفاتر والسجلات والمستندات للتحقق من مدى إلتزام المستورد ومصادقته في الإقرارات الجمركية المقدمة للجمارك، لذا فإنه يجب على المراجع الجمركي التعرف على: "إجراءات التدقيق اللاحق"

الفصل الثاني

إجراءات التدقيق اللاحق

الهدف من الفصل الثاني:

التعرف على اجراءات القيام بأعمال التدقيق اللاحق بداية من تحديد الموضوعات المحتملة التدقيق ثم التخطيط لعملية التدقيق بتغطية الزيارة الميدانية ثم تنفيذ عملية التدقيق ثم اختتام التدقيق وإعداد التقرير النهائي والتقييم والمتابعة بعد إنتهاء التدقيق

إجراءات التدقيق اللاحق :

هي مجموعة من الخطوات يجب اتباعها لتنفيذ عملية التدقيق اللاحق للافراج بما يضمن تحقيق أهداف التدقيق والتي من اهمها تحديد مدى التزام المستوردين بالقوانين واللوائح الجمركية وغيرها من القوانين والتشريعات المتعلقة بالعملية الاستيرادية بالتحقق من مدي مطابقة البيانات التي اقر عنها المستورد في الاقرار الجمركي بالبيانات المدونة في دفاتره وسجلاته المنتظمة .

وتتمثل اجراءات التدقيق اللاحق في الخطوات التالية :

١. تحديد الموضوعات المحتملة التدقيق .
٢. التحضير لعملية التدقيق
٣. إجراء التدقيق الميداني .
٤. إعداد التقرير .
٥. التقييم والمتابعة

[١] تحديد الموضوعات المحتملة التدقيق :

المستورد / المصدر هو الموضوع الرئيسي للتدقيق وذلك أن لديه المعرفة والأدلة الأساسية الداعمة للقرارات الجمركية . كما يمكن اجراء تدقيق علي اشخاص بخلاف المصدر والمستورد في ظروف معينة

قد تغطي عمليات التدقيق مجموعة من القضايا المتعلقة بالجمارك او تركيز علي مجال معين واحد مثل التقييم او المنشأ او تصنيف التعريف .

يجب اختيار المواضيع المحتملة للتدقيق بإستخدام منهجية إدارة المخاطر ويجب استخدام نتائج عمليات التدقيق السابقة لتحسين إدارة المخاطر في المستقبل . مع مراعاة المعلومات الإستخباراتية والتعليقات الواردة من السلطات الأخرى والاتجاهات التجارية .

يتم تحديد نهج التدقيق اللاحق اعتمادا على نتيجة تقييم المخاطر وحجم الشركة والموارد المتاحة والإطار الزمني لاسترداد الإيرادات المحتملة مع مراعاة الهدف الأساسي من التدقيق وهو تعزيز الامتثال الطوعي من خلال تواتر عمليات المراجعة لضمان مستوي جيد من الإمتثال في المستقبل .

قد تركز عملية الاستهداف علي قضية جمركية معينة مثل التصنيف او التقييم او المنشأ وقد تركز علي تاجر معين بناء علي تحليل البيانات المستخرجة من الجمارك وقد تتم عملية الاستهداف بشكل عشوائي من اجل مراجعة مؤشرات المخاطر وتحديد أي مخاطر مستقبلية وإدارة المخاطر بشكل افضل .

من الضروري أن يسهل هيكل التدقيق اللاحق الاتصال الوثيق بين الوحدات الجمركية ولا سيما الوحدات التي تتعامل مع موضوعات مثل التقييم والتصنيف وتخليص البضائع والاستخبار من اجل الحفاظ علي تبادل فعال للمعلومات خلال مرحلة الاختيار لتوفير معلومات من شأنها ان تثري البيانات المتاحة لتحديد واختيار الموضوعات للتدقيق .

[٢] تحضير لعملية التدقيق :

يعد الاعداد عالي الجودة مفتاحا أساسيا للنجاح في أي تدقيق وضمان اجراء تدقيق فعال بالإضافة الي تقليل الوقت المستغرق في مقر التجار .

تتمثل اهداف العملية التحضيرية في الحصول علي نظرة عامة عن هيكل اعمال الجهة الخاضعة للتدقيق , وبناء علي ذلك يتم تحليل مجالات مخاطر معينة لانظمة تلك الجهة وصياغة خطة تدقيق محددة تضمن اهداف التدقيق ونطاقه ومنهجيته وتعيين أعضاء فريق التدقيق .

بحث ما قبل التدقيق

□ دراسة أي نقاط محددة ليتم فحصها

□ دراسة الوثائق الداعمة المختارة بعناية

□ الحصول علي المعلومات المتعلقة بالمستورد / المصدر مثل الإحصاءات الاستيرادية والاحكام الجمركية السابقة او احكام مماثلة تنطبق علي الحالة قيد المراجعة لموضوعات مثل التقييم والتصنيف والاطلاع علي تقارير التدقيق السابقة وتفاصيل المخالفات المكتشفة واي معلومات متوفره عن المستورد او المصدر .

□ الإخطار بالتدقيق

□ يجب الاتصال بالجهة الخاضعة للتدقيق لترتيب موعد مناسب للتدقيق والاجراء العام للزيارة وأهدافها وتفاصيل الوثائق الواجب توفيرها وأسماء الموظفين اللذين سيقومون بإجراء التدقيق والتسهيلات التي يجب توفيرها للمدققين وتواريخ التدقيق المقترحة كما يمكن ان تكون عملية التدقيق غير معلنة في بعض الحالات مثل الاشتباه في وجود احتيال .

[٣] إجراء التدقيق الميداني :

اجتماع المراجعة الأولى

يجب أن يجتمع المدققون أولاً مع ممثل رفيع المستوى للجهة الخاضعة للتدقيق والذي يتمتع بصلاحيات تسهيل احتياجات المدققين وضمان مستوى عالٍ من التعاون. ويجب على المدققين عن الوصول إلى الجهة الخاضعة للتدقيق التعريف بأنفسهم وشرح الطريقة العامة للتدقيق وطلب توفير مسئول من الشركة في جميع الأوقات لتسهيل إجراء التدقيق مع ذكر أنه قد يطلب من المراقب المالي أو محاسب الشركة الإجابة عن أسئلة معينة .

تقنيات وأدوات التدقيق

- تعزيز العلاقة التعاونية مع الجهة الخاضعة للتدقيق ومشاركة ومناقشة جميع النتائج والقضايا الأخرى ذات الصلة بالتدقيق بشكل كامل .
- فحص وتقييم السجلات والوثائق الداعمة .
- توجيه الجهة الخاضعة للتدقيق بشكل اجابي فيما يتعلق باخطاء الإقرار الناتجة عن عدم فهم القوانين واللوائح مما يساعد علي رفع درجة الالتزام .
- يجب علي المدققين الامتناع عن كشف انطباعاتهم الأولية واي تقييم مبدئي للنتائج للجهة الخاضعة للتدقيق اثناء سير المراجعة.
- الحفاظ علي موقف مهني ومهذب تجاه الجهة الخاضعة للتدقيق .

تقنيات إجراء المقابلات

- ابق متحكماً في المقابلة
- اتبع مسار مرتب مسبقاً للاستجابات ولكن كن مرناً عن الضرورة
- اشرح الأسئلة بوضوح وتحقق من فهم السؤال
- استمع جيداً ولاحظ ردود الفعل
- لا تقم بالمقاطعة ما لم يتبين ان الشخص الذي تتم مقابلاته يحاول تغيير الموضوع عن عمد
- تجنب الأسئلة الغامضة والموجهة
- اظهر الثقة واجعل الشخص الخاضع للمراجعة مرتاحاً
- استغل المحادثة العامة في الحصول علي معلومات مفيدة للتدقيق من الشخص بشكل غير مباشر.

الفحص هنا يتضمن فحصا كاملا لدورة العمل بأكملها بدلا من مجرد فحص المعاملات نفسها .

➤ فحص الدفاتر والسجلات المتعلقة بالأعمال مثل عقود البيع والشراء وعقود المساعدات الفنية وعقود العمولات والمراسلات والسجلات الأخرى ذات الصلة بالجمارك بما في ذلك الاقرارات الجمركية والفواتير التجارية وسندات الشحن ومواصفات المنتج وتقارير الاختبار وغيرها من المعلومات اللازمة للتحقق من دقة الاقرارات الجمركية .

➤ فحص الدفاتر والسجلات المتعلقة بالحساب مثل دفاتر الحسابات وخطابات الاعتماد وكشوف الحسابات المصرفية وطلبات التحويلات الي الخارج والمراسلات مع الموردين واشعارات الخصم

تسجيل ومراجعة النتائج والإستنتاجات

من الضروري أن يتم توثيق نتائج التدقيق بدقة ودعمها بأدلة التدقيق وتدوين الملاحظات لتكون كافية لكتابة تقرير شامل وتلخيص النتائج حتى تاريخه كما انه من الضروري عقد اجتماع ختامي مع الجهة الخاضعة للتدقيق لتقديم ومناقشة النتائج وشرح الملاحظات حول المشاكل والمخالفات والتوصية باجراء محدد لمعالجتها مستقبلا .

[٤] إعداد تقرير بنتائج التدقيق :

يجب علي فريق التدقيق اعداد تقرير نهائي بنتائج التدقيق والمخالفات وصياغة اراء حول ما اذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق متوافقة مع قوانين وأنظمة الجمارك وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لتصحيح المخالفات وتقديم نسخة من هذا التقرير الى وحدات الجمارك المختصة لإتخاذ المزيد من الإجراءات الضرورية بما في ذلك تسوية أي قضية نشأت والاحتفاظ بنسخة من تقرير التدقيق اللاحق لتخطيط عمليات التدقيق مستقبلا وتحديث قاعدة بيانات المخاطر .

[٥] التقييم والمتابعة :

إذا أوصى تقرير التدقيق بأن تتخذ الجهة الخاضعة للتدقيق أو الجمارك إجراءات محددة فيجب اجراء مراجعة لمتابعة ما إذا كان الإجراء التصحيحي قد تم إتخاذه وما إذا كان قد تم الحصول علي النتائج المرجوه.

الفصل الثالث

التدقيق اللاحق وتأثيره على القضايا الجمركية

الهدف من الفصل الثالث:

توضيح دور التدقيق اللاحق في اكتشاف المخالفات الجمركية وقضايا التهريب الجمركي عند مطابقة البيانات التي تم الاقرار منها جمركياً مع البيانات التي تم ادراجها بالدفاتر والسجلات المحاسبية وذلك من خلال التعرف على بعض الحالات الهامة التي ساهم التدقيق اللاحق في اكتشافها وتحصيل الضرائب الجمركية المستحقة عليها.

للتدقيق اللاحق تأثير فعال في اكتشاف المخالفات الجمركية وقضايا التهريب الجمركي، فعن طريق مضاهات الإقرارات الجمركية بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية يتم التحقق من مدى التزام المستورد، فإذا كانت جميع هذه الأوراق متمشية معاً في نظام متناسق هذا يدل على التزام المستورد أما إذا كان هناك عدم تناسق بين هذه المستندات أو تم العثور على أوراق ومستندات أصلية مخالفة للأوراق والمستندات المقدمة في الإقرارات الجمركية أثناء عملية التدقيق اللاحق .

فهذا يعني عدم التزام المستورد ويلتزم في هذه الحالة بدفع فارق الضرائب والرسوم المعرضة للضياع ويطبق عليه الغرامات إذا ثبت عليه أنه قام بالتهريب الجمركي.

وهناك بعض الحالات العملية التي تم اكتشافها عن طريق التدقيق اللاحق التي تمت في مقر الشركات، ومنها:

الحالة الأولى:

قامت احدي الشركات باستيراد ماكينة وللحفاظ عليها من الكسر أو التلف قام المورد بوضع تلك الماكينة في صناديق خشبية وتقدمت الشركة بإقرار جمركي للإفراج عن تلك الرسالة وأقرت فيه بأن قيمة الرسالة ٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تعاقد سيف وأرفقت ضمن مستندات الإقرار الجمركي فاتورة نهائية مثبتاً بها تلك القيمة وتم قبول الفاتورة والقيمة المدرجة بها بمعرفة المجمع المختص وقامت الشركة بسداد الرسوم وغيرها من الضرائب وفقاً لتلك القيمة وتم الإفراج عن الرسالة من الجمارك.

دور التدقيق اللاحق :

- قامت اللجنة بدراسة كافة مستندات الجمركي بمقر الإدارة للتعرف على كافة عناصره.

- انتقلت اللجنة إلى حيث مقر الشركة بناء على موعد محدد سلفاً مع المسؤول بالشركة لإجراء المراجعة الميدانية والمستندية على سجلات وقيودات الشركة للتحقق من صحة المستندات المقدمة من الجمارك وتقابلت اللجنة مع المسؤول بالشركة وأفهمته طبيعة مأموريته وطلبت منه الإطلاع على سجلات وحسابات ومستندات الشركة.
- وبمراجعة سجلات وحسابات ومستندات الشركة تبين الآتي:

\$ ٤٢٠٠٠٠ قيمة الماكينة

\$ ٢٨٠٠ قيمة العبوات والأغلفة

\$ ٤٢٢٨٠٠ إجمالي قيمة الصفقة

١. تمكنت اللجنة أثناء المراجعة الحصول على فاتورة أصلية مثبتاً بها:
 ٢. تمكنت اللجنة أثناء المراجعة من الحصول على مستند تحويل بمبلغ \$ ٤٢٢٨٠٠ .
 ٣. بالإطلاع على كشف حساب البنك ومراجعته تبين ان القيمة المحولة للخارج على قوة هذا الاعتماد المستندي قدرها \$ ٤٢٢٨٠٠.
- ◆ تم مواجهة المسؤول بالشركة بتلك الواقعة وأقر بها وتم مطالبته بفرق الضرائب والرسوم المعرضة للضياح كما طبق على الشركة الغرامات المترتبة على عملية التهريب الجمركي.

الحالة الثانية:

قامت إحدى الشركات الصناعية باستيراد خط إنتاج سلعة معينة بموجب عدة شحنات وقد طلبت الجمارك من المسؤول بالشركة عند الإفراج عن تلك الشحنات العقد المبرم مع المورد الخارجي، وبدارسة العقد تلاحظ لموظف الجمارك أن قيمة هذا العقد لا تتضمن قيمة الرسومات والتصميمات الهندسية الخاصة بهذا الخط حيث أنه تم إعدادها محلياً عن طريق مهندسي الشركة ولم يتم تنفيذها أو تصميمها في الخارج وتقدم بإقرار رسمي بذلك، وقد تم أحالة الموضوع إلى إدارة المراجعة المحاسبية اللاحقة من قبل الإدارة المختصة للتحقق من مدي صحة أقوال الشركة وإدعائها.

دور التدقيق اللاحق :

- تم تكليف لجنة من مراجعي إدارة التدقيق اللاحق .

- قامت اللجنة بالإتصال بالمسئول بالشركة وتم الاتفاق معه على موعد للإنتقال إلى مقر الشركة لإجراء المراجعة على سجلات وحسابات الشركة للتحقق من صحة المستندات المقدمة للجمارك وما ورد بها من بيانات.
- تقابلت اللجنة مع المدير المالي للشركة وطلبت منه الإطلاع على الحسابات والسجلات والقوائم المالية للشركة من خلال الفترة محل استيراد خط الإنتاج.
- بالإطلاع على مراجعة القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات تبين أن هناك مبلغ تم تحويله للخارج وقدره ٥٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تم تحويله لشركة أجنبية أخرى خلاف مورد خط الإنتاج ويمثل قيمة التصميمات والرسومات الهندسية التي تمت شراؤها من تلك الشركة.
- تم مناقشة المسئول للشركة بتلك الواقعة وقد أقرها وقاموا بسداد كافة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عن قيمة التصميمات والرسومات الهندسية والتي تم تنفيذها في الخارج وتم تحويل قيمتها للخارج.

الحالة الثالثة:

قامت إحدى الشركات باستيراد ماكينة وتقديمت الشركة بإقرار جمركي للإفراج عن تلك الرسالة وأقرت فيه بأن قيمة الرسالة ٣٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي تعاقداً (CIF (COST INSURANCE AND FREIGHT) أي أن التكلفة شاملة مصاريف النقل والتأمين وهي القيمة جمركياً تبعاً للتشريع المصري) وأرفقت ضمن مستندات الإقرار الجمركي بوليصة شحن مدرج بها FREIGHT PREPAID (أي أن النولون مدفوع ومتضمن بالقيمة) وتم قبول الفاتورة والقيمة المدرجة بها بالتعاقد CIF بمعرفة المجمع المختص وقامت الشركة بسداد الضرائب والرسوم وفقاً لتلك القيمة وهذا التعاقد وتم الإفراج عن الرسالة من الجمارك.

دور التدقيق اللاحق :

- قامت لجنة التدقيق اللاحق بإعداد قاعدة معلومات عن الشركة من مصادر داخلية متمثلة في البيانات والإقرارات الجمركية عن الفترة التي سيتم المراجعة اللاحقة عليها الحصول على بيانات ومعلومات خاصة بالشركة من مركز المعلومات المركزي لمصلحة الجمارك.
- انتقلت اللجنة إلى مقر الشركة بناء على موعد محدد سلفاً مع المسئول بالشركة لإجراء المراجعة الميدانية المستندية وتقابلت اللجنة مع المسئول بالشركة وأفهمته طبيعة مأموريته وطلبت منه الإطلاع على سجلات وحسابات ومستندات الشركة.
- تمكنت اللجنة أثناء المراجعة من الحصول على بوليصة شحن أصلية مدون بها FREIGHT COLLECT (أي أن النولون غير مدفوع وبالتالي فإن قيمة الفاتورة غير متضمنة تكلفة النولون).

- وأثناء مراجعة المستندات وجدت اللجنة ضمن مستندات الرسالة إيصال نولون خاص بهذه الشحنة بقيمة ٣٥٠٠ \$.
- وبالإطلاع على الدفاتر المالية للشركة تبين أن هناك مبلغ تم تحميله على الرسالة عبارة عن ٣٥٠٠ \$ مصاريف نولون.
- وبمناقشة المسؤولين بالشركة عن كيفية تحديد القيمة فى التشريع المصري حيث تقبل القيمة CIF (أى يجب أن تكون القيمة متضمنة مصاريف النولون والتأمين)، وفي هذه الحالة مصاريف النولون غير متضمنة بالقيمة ولذا يجب إضافتها لقيمة الفاتورة، أقرروا المسؤولين بذلك قاموا بسداد كافة الضرائب والرسوم المستحقة بعد إضافة تكاليف النقل الخارجي.

الحالة الرابعة:

قامت شركة النصر باستيراد أجهزة تليفزيون ١٢ بوصة على قوة الاعتماد المستندي ٢٠١٢ / ١٧٥ منشأ الصين وكانت البيانات المقدمة للجمارك عند الإفراج كما يلي:

$$٦٠٠٠٠ \$ = \text{القيمة FOB (١٠٠٠ وحدة} \times ٦٠ \$ \text{ للوحدة)}$$

٢٠٠٠ ج النولون

٥٠٠ ج التفريغ

٧٧٥٠ ج التأمين

البند الواجب التطبيق ٢٨ ٨٥ فئة ٣٠ % وارد ، ١٠ % سعر الصرف ٥ ج

وبفحص حسابات الشركة من واقع بيان التكلفة الاستيرادية أتضح أن التكلفة الإجمالية للاعتماد رقم ١٧٥ بمبلغ ٤٣٥٥٠٠ جنيه. وبطلب تحليل هذه التكلفة تبين.

$$٣١٠٠٠٠ \text{ قيمة البضاعة C\&F (} ٦٢٠٠٠ \$ \times ٥ \text{ ج)}$$

٥٠٠ تفريغ

٩٥٤٧٥ الرسوم الجمركية

$$١٥٠٠٠ \text{ مقابل العلامة التجارية (} ٣٠٠٠ \$ \times ٥ \text{ ج)}$$

٧٠٠ م. بنكية وإدارية.

٥٧٥ م. نقل من الميناء للشركة.

٧٧٥٠ التأمين البحري.

٥٥٠٠ م. تخليص

٤٣٥٥٠٠ الإجمالي

- بصفتك خبير في التدقيق اللاحق المطلوب التعليق على ما ورد بحسابات الشركة في ضوء ما ورد به عليه.
- وأي مصروف حكومي لا يضاف للتكلفة من الناحية المحاسبية لأن الحسابات يجب ان تعبر عن الواقع بمستندات فعلية.

الحالة الخامسة:

قامت الشركة باستيراد رسالة ألواح زجاج مسطح بقيمة إجمالية واردة بالفاتورة ٤٨٠٧ \$ (C&F)، قسط التأمين البحري ٢٥٠ \$

وبفحص بوليصة التأمين البحري تبين أن القيمة في البوليصة ٥٨١٩٤,٦٦ \$ بزيادة قدرها ٦٧ % ولا يوجد ما يبرر ذلك. علماً بأن تعليمات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين تنص على أن مبلغ التأمين يكون ١١٠ % من قيمة الفاتورة وطبقاً لاتفاقية الجات وأحكام قبول قيمة الصفقة وفقاً للمادة الأولى والتي تنص على أنه في حالة زيادة مبلغ التأمين عن ١١٠ يجب أن تكون الزيادة مبررة وموضحة.

المطلوب التعليق على هذه الحالة في ضوء عملك بإدارة التدقيق اللاحق .

الحالة السادسة:

قامت شركة الفحم والزجاج المصرية باستيراد رسالة فحم من الفلبين وكانت قيمة الفاتورة الأجنبية ١٣٥٠٠٠٠٠ يورو تعاقد FOB ولم تقوم الشركة بالتأمين على البضاعة وكان رقم الشهادة الجمركي ٣٢٥٠ في ٢٠١٠/١٠/١ ، سعر التحويل = ٧ ج لليورو. تقدمت الشركة بعمل بيان جمركي وتقدمت بالمستندات المطلوبة لجمرك الإفراج وبالسؤال عن مستند النولون أفادت الشركة بعدم وجوده وقت الإفراج وأنه سوف يرسل من شركة الشحن فيما بعد وإنه لم يتم التأمين على البضاعة.

قام جمرك الإفراج باحتساب نولون تقديري وفقاً للمنشورات بنسبة ١٢,٥ % من قيمة البضاعة وكذلك ٢,٥ % من القيمة (C&F) لقيمة التأمين وكذلك ٢ % م. تفرغ، وتم سداد الضرائب والرسوم الجمركية والإفراج عن البضاعة.

دور التدقيق اللاحق :

بالإطلاع على السجلات والحسابات والقوائم المالية للشركة وطلب بيان تحليلي بالتكلفة الاستيرادية للرسائل التي تم استيرادها قدمت الشركة البيان التحليلي المطلوب وتم مراجعة البيانات الخاصة بهذه الشهادة وكانت الآتي:

رقم الشهادة الجمركية : ٣٢٥ تاريخ الإفراج: ٢٠١٠/١٠/١

القيمة باليورو: ١٣٥٠٠٠٠٠ القيمة جنية : ٩٤٥٠٠٠٠٠

نولون الشحن : ٧٠٠٠٠٠٠٠ م. تأمين : لا يوجد

رسوم جمركية : ؟ م تفرغ: ٧٧٠٠٠٠٠

م. بنكية وإدارية: ٢٠٠٠٠٠ م. تخليص: ٥٠٠٠٠

الفئة الجمركية : ٢ % - معفى مبيعات. - معفى ضرائب .

١. بصفتك مراجع بإدارة التدقيق اللاحق إحسب قيمة الرسوم الجمركية التي حصلها الجمرك؟
٢. في رأيك هل تم تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بصورة صحيحة أم لا مع التعليل ؟
٣. ما هي التوصيات التي توصي بها ونتائج المراجعة التي سوف تدرجها بتقرير التدقيق اللاحق ؟

الحل

١- قيمة الرسوم الجمركية وفقاً للإفراج:

- القيمة FOB = ١٣٥٠٠٠٠٠ يورو \times ٧ ج = ٩٤٥٠٠٠٠٠ =
- م. النولون (٩٤٥٠٠٠٠٠ \times ١٢,٥ %) = ١١٨١٢٥٠٠ =
- م. التأمين (١١٨١٢٥٠٠ + ٩٤٥٠٠٠٠٠) \times ٢,٥ % = ٢٦٥٧٨١٢,٥ =
- م. التفريغ (١٠٨٩٧٠٣١٢,٥ \times ٢ %) = ٢١٧٩٤٠٦,٢٥ =
- وعاء الضريبة الجمركية = ١١١١٤٩٧١٨,٧٥ = (١)
- الضريبة الجمركية (١١١١٤٩٧١٨,٧٥ \times ٢ %) = ٢٢٢٢٩٩٤,٣٨ =

٢- لم يتم تحصيل الضرائب الرسوم الجمركية بصورة صحيحة والسبب هو :

- القيمة FOB = ١٣٥٠٠٠٠٠ يورو \times ٧ ج = ٩٤٥٠٠٠٠٠ =
- النولون (وفقاً للحسابات والدفاتر "مستندي") = ٧٠٠٠٠٠٠٠ =
- التأمين (تقديري لأن الشركة لم تؤمن على البضاعة) =
- م. التفريغ (وفقاً للحسابات والدفاتر "مستندي") = ٧٧٠٠٠٠٠ =
- وعاء الضريبة الجمركية الصحيح = ١٧٦٣١٢٥٠٠ = (٢)
- الضريبة الجمركية (١٧٦٣١٢٥٠٠ \times ٢ %) = ٣٥٢٦٢٥٠ =
- الفرق الواجب السداد من جانب الشركة = (٢) - (١) = ١٣٠٣٢٥٥,٦٢ =
- مع إرسال الحالة للشئون القانونية لتكييف الواقعة قانوناً (مخالفة - تهريب - فرق ضرائب ورسوم فقط).

٣/أ: التوصيات التي تدرج بتقرير التدقيق اللاحق :

التأكيد على مسئولية الشركة بضرورة تقديم المستندات الفعلية للمصروفات التي تدخل ضمن وعاء القيمة للأغراض الجمركية (نولون، تفريغ، تأمين، ...).

٣/ب: نتائج التدقيق التي سوف تدرج بالتقرير:

- بمراجعة البيانات المدرجة بالحسابات والسجلات والقوائم المالية والخاصة بالرسائل الاستيرادية اتضح أنها تختلف عن القيمة المقدمة للجمارك لاحتساب الضريبة الجمركية مما

أسفر عن وجود فرق فى الضرائب والرسوم الجمركية تم المطالبة الشركة بسداده وتم تحويل الموضوع للشئون القانونية لوضع التكييف القانوني.

■ في ضوء النتائج السابقة أرى أن الشركة غير ملتزمة.

❖ مما سبق يتضح لنا مدى تأثير التدقيق اللاحق على اكتشاف المخالفات الجمركية وقضايا التهريب الجمركي وبالتالي الحد منها في المستقبل للوصول إلى أعلى مستوى من الالتزام وهذا هو الهدف الأساسي للتدقيق اللاحق .

N
C
T
I



أسئلة المراجعة اللاحقة

أكمل الأسئلة الآتية :

- (١) يلتزم كل من لهم صلة بالعمليات الجمركية بالإحتفاظ بالأوراق والسجلات والدفاتر والمستندات المتعلقة بالعمليات الجمركية لمدة
- (٢) يتم إخطار الجهة الخاضعة لأعمال التدقيق بعملية التدقيق قبل الإنتقال لمقر الجهة بمدة أيام عمل حتى يتسنى لها تجهيز المستندات اللازمة لذلك .
- (٣) في حال إمتناع صاحب الشأن عن سداد الضرائب والرسوم المستحقة عليه نتيجة تقرير المراجعة اللاحقة يتم إخطار إدارة لإتخاذ إجراءاتها القانونية حيال الجهة لتحصيل مستحقات المصلحة .
- (٤) المراجعة الفورية التي تتم قبل الإفراج ، تكون مراجعة فقط .
- (٥) مدة الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات اللازمة للمراجعة المحاسبية اللاحقة هي من تاريخ الإفراج .
- (٦) من أهداف المراجعة اللاحقة إحداث التوازن بين،.....
- (٧) المراجعة المحاسبية اللاحقة تعني مراجعة،.....،.....
- (٨) المراجعة المحاسبية اللاحقة تعني بمراجعة الإقرارات الجمركية ذات المسار،.....
- (٩) توجد علاقة تكاملية بين إداراتي،.....
- (١٠) تقييم نظام الرقابة الداخلية للمستورد يتم في مرحلة
- (١١) من أهداف نظامي المخاطر والمراجعة المحاسبية اللاحقة تيسير وتحقيق في نفس الوقت .
- (١٢) من أهم مصادر الحصول على المعلومات عن الشركة محل المراجعة قبل إجراء أعمال المراجعة،.....
- (١٣) مدة الإحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات طبقاً لنص المادة من قانون الجمارك هي سنوات.
- (١٤) من أهم المعايير المستخدمة في اختيار عينة الشهادات الجمركية محل المراجعة،.....
- (١٥) من أهم لاصفات التي يجب أن يتصف بها المراجع الذي يعمل بإدارة المراجعة المحاسبية اللاحقة،.....
- (١٦) إتفاقية تتبنى أستراتيجية القيام بأعمال المراجعة المحاسبية اللاحقة تتمثل في الفصل منها.
- (١٧) من أهم البيانات التي يتضمنها التقرير النهائي لأعمال المراجعة.....

إختتر الإجابة الصحيحة :

- (١) التدقيق اللاحق يتم (أثناء الإفراج - قبل الإفراج - بعد الإفراج)
- (٢) التدقيق اللاحق الميداني يتم (داخل الدائرة الجمركية - خارج الدائرة الجمركية - بمقار العميل)
- (٣) مادة قانون الجمارك التي أعطت الشرعية القانونية للتدقيق اللاحق المادة رقم (٨ - ١٦ - ٩)
- (٤) المراجعة المحاسبية اللاحقة تعني مراجعة (القيمة - البند - المنشأ - كل ما سبق)
- (٥) تقييم نظام الرقابة الداخلية للمستورد يتم في مرحلة (الإعداد للزيارة - الزيارة - مابعد الزيارة)
- (٦) من الممكن إجراء عملية المراجعة اللاحقة على (القوائم المالية - مخازن الشركة - جميع ما سبق)
- (٧) من الأسانيد القانونية للمراجعة اللاحقة (قانون الجمارك - قانون التجارة - لائحة الإستيراد - جميع ما سبق)
- (٨) تطبيق نظام المراجعة اللاحقة في مصلحة الجمارك يفيد (الجمارك - المستورد - المصدر - جميع ما سبق)
- (٩) من أنواع المراجعة المحاسبية اللاحقة (مراجعة ميدانية - مراجعة مستندية - جميع ما سبق)
- (١٠) يتم إختيار الشهادات الجمركية محل العينة بنسبة (١٠% - ٢٠% - ١٠٠% - حسب الحالة)
- (١١) إتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تعطي الحق لمصلحة الجمارك في القيام بعملية (المراجعة المحاسبية اللاحقة بموجب أحكام المادة (١٧ - ٩ - ١٥)
- (١٢) نسبة العينة المختارة من الشهادات الجمركية للقيام بأعمال المراجعة المحاسبية اللاحقة تكون دائماً (١٠% من عدد الشهادات ، ١٠٠% من عدد الشهادات - وفقاً للحالة)
- (١٣) المراجعة المحاسبية اللاحقة تجري لكافة الشركات (المنظمة لبرنامج الفاعل الإقتصادي المعتمد - المستورد - المصدر)
- (١٤) يتم تنفيذ أعمال المراجعة المحاسبية اللاحقة بمقر الشركة على (الإقرارات الجمركية فقط - الحسابات والسجلات - والقوائم المالية فقط - كل ما سبق)
- (١٥) من أهم أهداف المراجعة المحاسبية اللاحقة تحديد مدى إلتزام المستوردين بـ (قانون الجمارك - قانون الإستيراد - قانون الجمارك وغيره من القوانين المتعلقة بالعملية الإستيرادية)

ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية :

- (١) ليس من الضروري وجود تنسيق بين المراجعة المحاسبية اللاحقة والمخاطر . ()
- (٢) صياغة تقرير المراجعة يتم أثناء الزيارة . ()
- (٣) تمثل القوائم المالية أحد عناصر المراجعة اللاحقة التي يتم من خلالها قياس التزام المتعامل . ()
- (٤) تسري عملية إجراء التدقيق اللاحق و المراجعة المحاسبية اللاحقة علي الرسائل المستوردة فقط . ()
- (٥) المراجعة المحاسبية اللاحقة تتم في مقر الإدارة المختصة بمصلحة الجمارك . ()
- (٦) المراجعة المحاسبية اللاحقة تتم في مقر الإدارة المختصة بمصلحة الجمارك ()
- (٧) يجوز أن يقوم المراجع بإعادة احتساب الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم في حالة اكتشاف غش أو تدليس من المستورد ()
- (٨) تلتزم الشركات بالإحتفاظ بالمستندات الخاصة بالرسائل المستوردة لمدة ستة سنوات ()
- (٩) صياغة تقرير المراجعة تتم أثناء الزيارة ()
- (١٠) المستورد هو المستفيد الوحيد من المراجعة المحاسبية اللاحقة ()
- (١١) من الممكن إجراء أعمال المراجعة المحاسبية اللاحقة على بيانات الشهادات الجمركية فقط دون الإطلاع على القوائم المالية والدفاتر والسجلات الخاصة بالمستورد . ()
- (١٢) يتم إختيار الإقرارات الجمركية محل المراجعة بشكل عشوائي . ()
- (١٣) في بعض الأحيان قد تصل نسبة مراجعة الشهادات الجمركية إلى ١٠٠% من عدد الشهادات محل المراجعة . ()
- (١٤) المراجعة المحاسبية اللاحقة تشمل مراجعة القيمة والبند المركي فقط . ()
- (١٥) المراجعة المحاسبية اللاحقة تتم في مصلحة الجمارك بمقر الإدارات المختصة . ()
- (١٦) لا يوجد أساس قانوني محلي للقيام بأعمال المراجعة المحاسبية اللاحقة . ()
- (١٧) المراجعة المحاسبية اللاحقة هي إجراءات تكميلية لإستخدام أسلوب المخاطر بهدف زيادة نسبة الرقابة الجمركية عن نسبة تيسير حركة تبادل السلع . ()

أجب عن الأسئلة الآتية :

- (١) اذكر مراحل إجراء المراجعة المحاسبية اللاحقة ؟
 - (٢) أذكر بإيجاز المعلومات التي يجب أن يشتمل عليها تقرير المراجعة ؟
 - (٣) حالة تدريبية :
- قامت لجنة المراجعة المحاسبية اللاحقة بزيارة إلى شركة الشروق للاستيراد والتجارة وذلك لإجراء المراجعة على واردات الشركة عن عام ٢٠١٦ وقد قامت اللجنة بالإجراءات التالية :
- (أ) زيارة مقر الشركة لإجراء أعمال المراجعة دون إخطار الشركة مسبقاً بذلك .
 - (ب) القيام بإضافة مصروفات التدريب لمهندس الشركة داخل مصر والتي قام بها المورد الأجنبي لوعاء القيمة للأغراض الجمركية بسبب تحويل قيمتها بالعملة الأجنبية للمورد .
 - (ج) الاعتراض على نسبة صافي الربح المحققة في عام ٢٠١٦ لأنها أقل من نسبة صافي الربح المتعارف عليها لهذا النشاط .
 - (ح) عدم إخطار إدارة المراجعة المحاسبية اللاحقة وكذلك إدارة المخاطر بنتائج المراجعة للشركة بسبب عدم وجود مخالفات على الشركة محل المراجعة
 - (خ) التوسع في حجم العينة الخاصة بالشهادات الجمركية المحددة سلفاً بسبب اكتشاف وجود بعض المخالفات الخاصة بالقيمة للأغراض الجمركية
 - (د) اكتشاف خطأ في تحصيل ضريبة القيمة المضافة على إحدى الشهادات الجمركية محل المراجعة والتجاوز عنه لأنه يخرج عن اختصاص لجنة المراجعة .
 - (ذ) عدم استكمال أعمال المراجعة لشركة بسبب أنها لا تمسك دفاتر وسجلات يدوية وتستخدم بدلاً منها أنظمة حسابات آلية وبرامج محاسبية جاهزة .
- المطلوب :** التعليق على الإجراءات التي قامت بها لجنة المراجعة من حيث خطأها أو صوابها مع التبرير
- ٤) في ضوء دراستك لمراحل تنفيذ المراجعة المحاسبية اللاحقة مطلوب التعليق بإختصار على الحالات الآتية:**
- (أ) إكتفت لجنة المراجعة بفحص عدد عشرة شهادات جمركية فقط من أصل ١٠٠ شهادة تم الإفراج عنها خلال العام والشهادات العشرة يستحق عليها فروق في الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم.
 - (ب) مناقشة المدير المالي للشركة في قيمة الأتعاب المهنية للمستخلص حيث أن هذه الأتعاب لاتتناسب مع المعلومات المدرجة بالبيان الجمركي.
 - (ج) إختيار الشهادات الجمركية محل العينة بشكل عشوائي.
 - (ح) بإرسال إخطار للمستورد تحدد فيه فريق العمل والسجلات التي تخضع للمراجعة قبل الزيارة ب٤٨ ساعة .
 - (خ) قامت اللجنة بعد الزيارة بإعداد إخطار للمستورد تحدد فيه نقاط الضعف بنظام الرقابة الداخلية.
 - (د) قيام إدارة المراجعة بإرسال إخطار بميعاد الزيارة دون تحديد أعضاء اللجنة.
 - (ذ) قامت اللجنة بمطابقة كارتات الصنف مع الكميات المفرج عنها من واقع مستندات البيان الجمركي
 - (ر) طلبت اللجنة بيان تفصيلي للمبالغ المدرجة بحساب الأجور والمرتبات خلال العام.

الخاتمة

ها نحن قد وصلنا إلى ختام شرحنا والذي نرجوا أن نكون قد وفقنا في جعله غني بالأفكار شامل للعناصر الخاصة بالقانون الجمركي ولأئحته التنفيذية، فقد بذلنا به كل ما نستطيع من جهد ولا يسعني سوى أن نقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله

N
C
T
I

